رسالة ملكية الى المشاركين في مناظرة «الحوار الإجتماعي: التنمية والديمقراطية»

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، يوم 29 ذو القعدة 1416هـ، موافق 18 أبريل 1996م، رسالة الى المشاركين في مناظرة «الحوار الاجتماعي: «التنمية والديمقراطية»، التي نظمها المجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي أيام 18 و19 أبريل 1996.

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد عبد الهادي بوطالب:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة والسيدات المشاركين في المناظرة،

إنه ليسعدنا أن تنعقد في مملكتنا مناظرتكم للتداول في موضوع يعد في مقدمة مواضيع الساعة في عالم اليوم .. موضوع الحوار الاجتماعي وارتباطه بالتنمية والديمقراطية.

وإن الكفاءات الدولية والوطنية التي تمثلها مختلف الشخصيات البارزة المشاركة في هذا الاجتماع كفيلة بأن ترقى بهذه المناظرة وأعمالها ونتائجها المنتظرة منها الى المستوى العلمي الرفيع الذي سيغني لا محالة مسيرتنا الثابتة نحو تعميم الحوار الاجتماعي وإرساء دعائمه الأساسية لمعالجة قضايا مجتمعنا.

ويسعدنا -ونحن نخاطبكم بمناسبة أشغال مناظرتكم هذه- أن نحيي جميع المشاركين ونرحب بضيوفنا الأجلاء الذين لبوا دعوة الحضور والمشاركة لإثراء هذا اللقاء الهام بخبرتهم العالية وتجربتهم الواسعة وعلمهم الغزير.

وإن مملكتنا مافتئت سباقة الى اعتماد الحوار وسيلة لتدارس قضايا المجتمع ونهجا لتقريب الأراء المتباعدة بهدف تحقيق التوافق بين المصالح المختلفة، والكل يعلم أنه لم يمض على استرجاع

مملكتنا سيادتها الا بضعة أشهر حتى سارع والدنا-طيب الله ثراه- الى إنشاء المجلس الاستشاري الوطني الذي تحاورت داخله الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ أن آلت الينا مسؤولية قيادة شعبنا تقيدنا بالاستمرار في هذا النهج فأنشأنا عدة مؤسسات على المستويات الوطنية والقطاعية والمحلية هدفها ترسيخ الحوار ودعم أركانه عملا باقتناعنا الراسخ : لا أحد يملك وحده الحقيقة، وأن التراضي -وليس التنافر- هو السبيل الأمثل للمحافظة على النسيج الاجتماعي السليم لمملكتنا.

ولقد كانت توجيهاتنا المتكررة الى حكوماتنا المتعاقبة في هذا الشأن تصب كلها في تدعيم الحوار واعتماده أسلوبا لمواجهة جميع القضايا التي تهم شعبنا.

وحرصا منا على الاضطلاع باستمرار وعن كتب على حالة الحوار الاجتماعي ببلادنا ارتأينا من المفيد متابعته عن طريق مؤسسة عهدنا إليها بهذه المهمة متمثلة في مجلس استشاري أنشأناه بجانبنا، مهمته تقديم أراء مدروسة بعناية في القضايا التي تسند إليه. وخلال الفترة الوجيزة التي مضت على إنشاء هذا المجلس أبانت الأطراف المكونة له أثناء مناقشتها للقضايا التي عرضناها عليه عن روح عالية ونكران للذات وتحمل المسؤولية خدمة للصالح العام، وبرهنت عن نضجها المتميز وهي تعالج قضايا حيوية ذات طابع اقتصادي واجتماعي بالرغم من اختلاف انتماءاتها وتنوع مصالح القطاعات التي تمثلها الأمر الذي مكن المجلس أن يقدم لجلالتنا وبإجماع أعضائه أراء استشارية حول المواضيع التي عهدنا بها .

ولم يكن نهجنا هذا إلا تمشيا مع تعاليم ديننا الحنيف الذي أقر منذ أربعة عشر قرنا أهمية العمل لضمان عيش البشر ورفع شأن ممارسته الى رتبة العبادة ودعا الى التكافل الاجتماعي وألزم به الفرد والأسرة والجماعة على السواء.

وبناء على ذلك كله، أصبح الحوار الاجتماعي من تقاليدنا

الثابتة يمارس على المستوى الوطني كما كان يمارس على المستوى المحلي في الأحياء والقرى مما نشأت عنه أعراف وعادات ومؤسسات منها ماهي ذات طابع عمومي وأخرى ذات طابع خصوصي.

حضرات السادة والسيدات،

إن التغيير الجذري الذي طرأ على تطور بعض المفاهيم الاجتماعية والذي بدأت تظهر ملامحه في جميع أنحاء العالم تحت تأثير انتشار اقتصاد السوق، وإن الاتجاه نحو عالمية هذا الاقتصاد وما ينتج عنه من إلغاء لكل حماية للمنتوج الوطني وفتح الحدود أمام التنافس التجاري وارتباط الاقتصاد الوطني بتحكم السوق الدولي كل ذلك حمل الدول على تقليص ملموس لدورها في المجال الاقتصادي.

بيد أنه أصبح ملقى على عاتق جميع هذه الدول -نامية كانت أو مصنعة -تكثيف جهودها أكثر من كل وقت مضى في المجال الاجتماعي إذ ستعرف النزاعات الاجتماعية تفاقما في حجمها ونوعها وهذا ما يتطلب إبداعا مميزا في إيجاد الحلول الملائمة.

لذلك شرعت الدول في مراجعة سياساتها الاجتماعية والتأهب لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الوضعية الجديدة للاقتصاد العالمي حيث اهتدى العديد منها الى أن الأمر لم يعد مرتبطا بشريحة اجتماعية أو اقتصادية دون غيرها وإنما يشمل جميع الفرقاء ومن تمة تبنت الدول فكرة الشراكة الحقيقية بين أطراف الإنتاج كطريق سليم لمواجهة الآثار المذكورة. وفي خضم هذه المفارقات يصير تعميم الحوار الاجتماعي وتدعيمه ضروريين أكثر من ذي قبل للوصول الى اقتناع مشترك يدفع بأطراف الانتاج نحو رؤية موحدة لقضاياها الاقتصادية والاجتماعية على السواء.

ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لمناظرتكم هذه والتي تعتبر مساهمة حقيقية مثمرة في نشر الوعي بالحوار الاجتماعي، وتوسيع ثقافته لتثبيت إيمان جميع الأطراف باعتماده وسيلة لحل المشاكل.

وإن هذه المناظرة لفرصة ملائمة تتيح للمشاركين الاطلاع على التجربة الفتية للمجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي الذي هو مؤسسة فريدة من نوعها في ميدان متابعة هذا الحوار وإن عروضكم ومناقشاتكم القيمة التي قدمها الأساتذة والخبراء والمسؤولون المغاربة والضيوف ستغني ولا شك هذا اللقاء العلمي خصوصا وأن من بينها ما تناول تجارب المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية وما طرح أو عالج التجارب الوطنية للدول الشقيقة والصديقة في ميدان الحوار الاجتماعي وكل ذلك يغني ثقافة الحوار ويؤدي الى بلورة نتائج ذات طابع واقعي لما يجري على الساحتين الدولية والوطنية ويساهم إيجابيا في تركيز الحوار الاجتماعي كأسلوب حضاري للتعامل بين الأفراد والجماعات.

إننا لنعرب لكم عن تمنيات النجاح والتوفيق لأعمالكم وأملنا البالغ في أن تحقق هذه المناظرة المقاصد المتوخاة منها.

وفقكم الله وأنجح عملكم وأثاب مسعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.